لن نلجأ إلى أي قرارات غير عادية إلا عند الضرورة

سامي: البورصة المصرية تعود اليوم .. ولا إجراءات احترازية

■ نعمل على تحقيق السيولة للمستثمرين في الدخول والخروج

البورصة المصرية

القاهرة «رويترز»: قال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر شريف سامي ان سوق المال سيعمل أمس بشكل طبيعي بعد توقفه الخميس الماضي وان الهيئة لن تلجأ لاتخاذ إجراءات احترازية جديدة إلا عند الضرورة القصوى وستكون لفترة قصيرة.

وأضاف سامي قوله في اتصال هاتفي مع رويترز يوم السبت «حتى منتصف اليوم السبت أستطيع أن أقول اننا سنعمل غدا بشكل طبيعي إذا انتظم العمل في البنوك.»

وكان البنك المركزي قرر الاربعاء الماضي تعطيل العمل في البنوك يوم الخميس نتيجة الأوضاع التي تمر بها مصر وبعدها مباشرة قررت إدارة البورصة الاغلاق لان عملها مرتبط بشكل أساسي بعمل البنوك.

وتشهد عدد من المدن المصرية اعمال عنف بين المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين وبين الأهالي وقوات الشرطة بعد فض اعتصامين للاخوان الاربعاء الماضي.

وقال سامي لرويترز «لن نلجأ لاجراءات احترازية إلا عند الضرورة القصوي وفي أضيق الحدود. لقد اتفقت على ذلك مع إدارة البورصة صباح اليوم.»

وكانت هيئة الرقابة قررت في فبراير شباط 2011 تعليق العمل بآلية الشراء والبيع في ذات الجلسة «T زائد 0» ووقف العمل بالجلسة الاستكشافية وتغيير العمل بالحدود السعرية على الأسهم المقيدة بالبورصة ليصبح الحد الأقصى للنزول أو الارتفاع عشرة بالمئة بدلا من عشرين بالمئة.

وفي مايو أيار أعادت الهيئة العمل بآلية الشراء والبيع في ذات الجلسة فقط دون باقي الإجراءات.

وقال شريف ان الاجراءات الاحترازية التي يمكن اللجوء إليها مثل «تقليل التذبذب السعري أو تقليص ساعات التداول أو وقف الشراء والبيع في ذات الجلسة وفي حالة الأوضاع شديدة السوء قد نلجأ لغلق السوق.»

وأعلنت السلطات المصرية يوم السبت عن اعتقال أكثر من الف شخص من الاسلاميين ودعت قيادات جماعة الاخوان المسلمين لاسبوع من الاحتجاجات في جميع انحاء مصر بدءا من اليوم في تحد جديد بعد يوم من مقتل اكثر من 100 شخص في اشتباكات بين الاسلاميين وقوات الامن دفعت البلاد بصورة اقرب الى الفوضى من اي وقت مضى.

وقال سامي لرويترز «نعمل على تحقيق السيولة للمستثمرين في الدخول والخروج. الأسعار قد تنخفض ليوم واحد كرد فعل للأحداث ولكنها ستسترد عافيتها مع هدوء الأوضاع مرة أخرى».

من جهته أكد رئيس الشعبة العامة للأوراق المالية بالقاهرة عوني عبدالعزيز صعوبة دخول مستثمرين أجانب جدد للبورصة المصرية خلال الفترة الحالية، لافتا إلى أن السوق المصرية تراهن على الاستثمارات الخليجية عامة والاستثمارات الإماراتية والسعودية خاصة.

وقال عبدالعزيز في تصريحات لصحيفة البيان الإماراتية إن السوق المصرية من المتوقع أن تسير في اتجاه عرضي، ما بين الهبوط والصعود، وأن تكون هناك حالة من الاضطراب والقلق تسود طبيعة التعاملات بالبورصة، في ظل التطورات السياسية التي تحدث الآن، وتجعل الجميع في حالة ترقب وانتظار لما سوف تسفر عنه الأيام الحالية من تطورات.

وأكد عبدالعزيز أن حالة الطوارئ التي تم فرضها لمدة شهر وكذلك حالة حظر التجول ستؤثر على الاقتصاد المصري، ومن الصعب الآن دخول مُستثمر أجنبي جديد إلى البورصة أو للاستثمار في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية، إلى أن تظهر معطيات إيجابية من الإدارة الحالية، وأن يتم التأسيس للدولة المصرية الجديدة، ويتم تشكيل المؤسسات والسلطات الرئيسية، وأن يتم وضع دستور ومؤسسة برلمانية ورئاسية جديدة، تعطي طمأنينة للمستثمرين بشأن طبيعة الأحوال في مصر واستقرارها.

■ الأسهم قد تنخفض اليوم كردةفعل للأحداث لكنها ستسترد عافيتها

وفي ما يتعلق بتأثير موقف عدد من القوى الدولية إزاء التطورات المصرية على الوضع الاقتصادي والاستثمارات الواردة إلى مصر، قال عبدالعزيز «نحن نراهن الآن على الاستثمارات الإماراتية والسعودية، فاستثمارات الخليج هي أهم معين ومساند لمصر في الوقت الراهن، وقد أعلنوا أنهم لن يتخلوا عن مصر، وظهر ذلك جليا من خلال جملة الفعاليات المهمة التي قامت بها الإمارات لمساندة ودعم مصر اقتصاديا عقب سقوط الإخوان، بالتالي فالرهان الآن على تلك الاستثمارات».

وأضاف عبدالعزيز أن فرص الاستثمار في مصر عقب سقوط الإخوان وعقب فض اعتصامهم كبيرة جدا، ويرى رئيس شعبة الأوراق المالية، أنه من الصعب جدا الآن حدوث تعاف سريع للسوق، مشيرا إلى أن هناك حالة جني أرباح، لكنها ليست كبيرة، متوقعا ألا تظهر عمليات بيع موسعة خلال الفترة الحالية، وأن يستمر الأفراد والمؤسسات في الحفاظ على ما لديهم من استثمارات لحين وضوح الرؤية على الصعيد السياسي أولا.

مخاوف من تفاقم الأزمة الاقتصادية

ألكترولوكس العالمية تؤكد استمرارها في السوق المصرية

مقر شركة ألكترولوكس

القاهرة – «رويترز»: قالت شركة الكترولوكس السويدية ثاني أكبر شركة للأجهزة المنزلية في العالم إن نشاطها سيستمر في مصر وإنها ستعيد الإنتاج بمصانعها بعد توقفها منذ الأربعاء الماضي فور التأكد من استقرار الأوضاع الأمنية لضمان سلامة موظفيها.

وأضافت الشركة التي يعمل بها ما يقرب من 6000 عامل في مصر في بيان صحافي حصلت رويترز على نسخة منه ان «السوق المصرية من الأسواق المهمة لنا... قرار تعطيل العمل يومي الاربعاء والخميس الماضيين كان بصورة مؤقتة وجاء كإجراء احترازي للحفاظ على سلامة الموظفين».

وأجبرت الاضطرابات التي تشهدها مصر شركات أجنبية على إيقاف انتاجها يوم الخميس الماضي وأثارت مخاوف من ان تتفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ عامين.

وتعاني مصر من تراجع أنشطة السياحة وارتفاع أسعار الغذاء وصعود معدلات البطالة منذ الاطاحة بحسني مبارك في عام 2011.

وقالت الكترولوكس التي استحوذت على أوليمبيك المصرية أكبر شركة لصناعة الأجهزة المنزلية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في عام 2011 «نتابع الوضع الامني وسنحدد موعد استئناف النشاط في مصر فور التأكد من استقرار الأوضاع الأمنية وعودة الهدوء للشارع لضمان سلامة الموظفين وعدم تعرضهم لاية مخاطر.»

ودعت جماعة الاخوان المسلمين لأسبوع من الاحتجاجات في جميع أنحاء مصر يبدأ يوم السبت وذلك في تحد بعد يوم من مقتل أكثر من 100 شخص في اشتباكات بين الاسلاميين وقوات الأمن دفعت البلاد بصور أقرب إلى الفوضى من أي وقت مضى.

ارتفاع إنتاج الكهرباء والمياه بسلطنة عمان بنسبة 6.6 في المئة

مسقط – «كونا»: سجل اجمالي انتاج الكهرباء في سلطنة عمان خلال الاشهر الخمسة الاولى من العام الحالي ارتفاعا بنسبة 6.6 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وذكرت النشرة الاحصائية الشهرية الصادرة عن المركز الوطني للاحصاء والمعلومات ان اجمالي انتاج الكهرباء في السلطنة بلغ في نهاية شهر مايو الماضي 9428.1 جيجاواط في الساعة مقارنة بـ 8840.6 جيجاواط في الساعة خلال الفترة نفسها من العام الماضي مرتفعا بنسبة 6.6 في المئة.

واوضحت الاحصائيات ان صافي انتاج الكهرباء في السلطنة شهد ارتفاعا في نهاية شهر مايو الماضي بنسبة ستة في المئة اذ بلغ حوالي 8974.6 جيجاواط في الساعة مقارنة بـ 8468.9 جيجاواط في الساعة خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

من جانب اخر بلغ انتاج المياه في محافظتي «مسقط» و«ظفار» ومحافظات اخرى في السلطنة في نهاية شهر مارس الماضي 78 مليونا و 654.8 الف متر مكعب مقارنة بـ 62 مليونا و226.3 الف متر مكعب خلال الفترة نفسها من العام الماضي بزيادة بنسبة 26.4 في المئة.

«وول ستريت» تغلق منخفضة و«داو جونز» يسجل أكبر خسارة أسبوعية له

نيويورك – «رويترز»: أغلقت الأسهم الأمريكية على انخفاض طفيف أول من أمس وسجل مؤشر داو جونز الصناعي أكبر خسارة أسبوعية له هذا العام إذ جاءت نتائج أعمال شركات تجارة التجزئة مخيبة لآمال المستثمرين.

وبنهاية التعامل تراجع مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى 30.72 نقطة أو 0.20 بالمئة إلى 15081.47 نقطة.

ونزل مؤشر ستاندرد اند بورز 500 الأوسع نطاقا 5.49 نقاط أو 0.33 بالمئة إلى 1655.83 نقطة.

وانخفض مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا 3.34 نقاط أو 0.09 بالمئة إلى 3602.78 نقطة.

وختم داو جونز الاسبوع منخفضا 2.2 في المئة وهو اكبر هبوط اسبوعي له منذ يونيو حزيران 2012.

نتيجة النمو الكبير الذي شهدته الصين والهند

ارتفاع طلب المستهلكين للحصول على الذهب ليصل إلى 53 في المئة خلال الربع الثاني

نمو سوق الذهب في الربع الثاني

إشار التّقرير الأخير لمجلس الذّهب العالميّ حول توجهات الطلب المتعلقة بالذهب والذي يغطي الفترة المتراوحة من شهر أبريل إلى شهر يونيو 2013 إلى العلاقة بين الانخفاضات الأخيرة في سعر الذّهب والزّيادة الهامّة في الطّلب التّي نتجت عن هذه الأخيرة، خاصّة فيما يتعلّق بالمستهلكين في الصّين والهند -وهي بدون منازع من أكبر أسواق الذّهب- مقارنة بنفس الوقت من العام الماضي.

وارتفع مستوى الطلب المتعلق بالمجوهرات على الصعيد العالمي بنسبة تصل إلى 37 في المئة في الرّبع الثّاني من عام 2013 ليرتفع من 421 طنًا في نفس ربع العام الماضي إلى 576 طنًا هذا العام، بالغًا بذلك أعلى مستوى له منذ الرّبع الثّالث لعام 2008.

وقد ازداد طلب الذّهب في الصّين بنسبة 54 في المئة مقارنة بالعام الماضي بينما ازداد الطلب في الهند ليصل إلى 51 في المئة، كما شوهد ازدياد ملحوظ في الطلب على المجوهرات الذهبية في أجزاء أخرى من العالم مثل منطقة الشرق الأوسط التّي شهدت ارتفاعًا بلغ نسبة 33 في المئة، أمّا في تركيا فقد ارتفع الطلب بنسبة 38 في المئة.

ونما الاستثمار في العملة والسّبائك الذّهبيّة على المستوى العالمي بنسبة 78 في المئة مقارنة بنفس الرّبع من العام الماضي ليتجاوز 500 طن في رّبع السّنة لأوّل مرّة، وفي الصّين ازداد الطلب على السّبائك الذّهبيّة والعملة بنسبة 157 في المئة مقارنة بنفس الرّبع من العام الماضي، بينما ارتفعت هذه النّسبة فجأة في الهند لتصل إلى 116 في المئة مسجّلة بذلك رقمًا قياسيًا وهو 122 طنًا، وعند الجمع بين استثمارات المجوهرات الذّهبيّة والسّبائك والعملات بلغ إجماليّ طلب المستهلكين على المستوى العالميّ 1083 طنًا في هذا الربع من العام مسجّلاً بذلك ارتفاعًا يبلغ 53 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

أمّا بالنسبة لربع السّنة العاشر على التّوالي، فإنّ البنوك المركزيّة مثلت مشتريًا صافيًا للذهب، حيث اقتنت 71 طنًا مما دعم التوجه الذي بدا في الرّبع الأوّل من عام 2011، وكان الطلب في قطاع التّكنولوجيا مستقرًا مرّة أخرى بإجماليّ قدره 104 أطنان وبارتفاع نسبته 1 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وفي نفس الوقت، فإن الذهب الموجود في صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب والتي شكّل في عام 2012 نسبة 16 في المئة من طلب الذهب العالمي قد انخفض ليصل إلى 400 طن مدفوعة من قبل الصناديق الوقائية ومستثمري المضاربة الذين استمروا في ترك مواقعهم، وهي ظاهرة قد انتشرت بالأساس في الولايات المتّحدة. وعمومًا، انخفض طلب الذهب في الربع الثاني من عام 2013 بنسبة 12 في المئة ليصل إلى 856 طنًا في العام الماضي.

ومن ناحية العرض، فقد انخفض معدّل إعادة التصنيع بنسبة 21 في المئة في ربع العام بينما ارتفع إنتاج المناجم بنسبة 4 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى 732 طنًا، وقد كان إجمالي العرض 6 في المئة أقل من العام الماضي.

وقال ماركوس غروب العضو المنتدب للاستثمار في مجلس الذهب العالمي «استمر هذا التوجه الذي شهدناه في الربع الأول خلال الربع الثاني من العام، أي إعادة التوازن إلى السوق حيث دخل الذهب السوق عن طريق مبيعات صناديق الاستثمار المتداولة التي تزامنت مع موجة الطلب على السبائك والعملات والمجوهرات الذهبية.. إن هذا التدفق الهام في استثمار العملة والسبائك الذهبية كان شائعًا في الأسواق الرئيسية في جميع أنحاء العالم وكان سائدًا في أكبر أسواق الذهب العالمية أي في الهند والصين، وقد زادت من دعم هذا التحول من الشرق إلى الغرب أحدث البيانات من اتحاد أسواق السبائك في لندن الذي وضح في يونيو أن حجم هذا الذهب المنقول بين حسابات أعضاء غرفة المقاصة للسبائك شهدت ارتفاعًا ثانيًا للعام 12 على التّوالي بسبب الطلب المادي الآسيوي الشديد».

ويوضح هذا الربع من العام مرّة أخرى وجود تنوع فريد في طلب الذهب العالمي، فطبيعة التوازن الذاتي في السوق في الربع السابق كانت أكثر وضوحًا في إثبات هذا الأمر، وعبر العقود الماضية ارتفع نمو قطاعات مختلفة في سوق الذهب للوصول إلى مستوى الصدارة فيما يتعلق بنقاط مختلفة في الدورة الاقتصادية العالمية، وتعتبر التحولات الحالية مجرد جزء من التقلبات الطبيعية الخاصة بسوق عالية السيولة.

تقرير: الاقتصاد السعودي يوازي نظيره الصيني في تسارع معدلات النمو

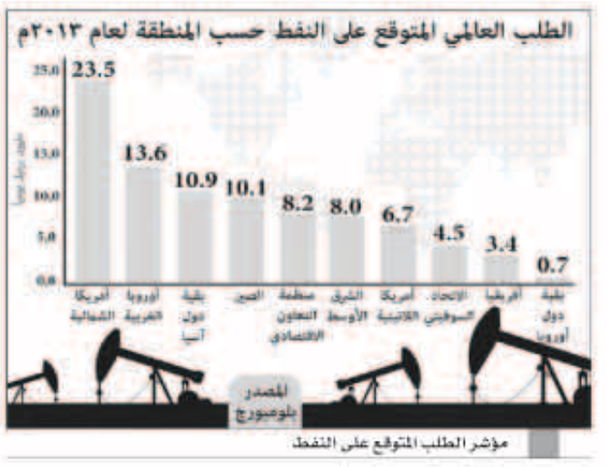

مؤشر الطلب المتوقع على النفط

يرى تقرير مصرفي متخصص أن المراجعات الرئيسية لبيانات الناتج المحلي الإجمالي كشفت أن الاقتصاد السعودي حقق نموا أسرع بكثير مما كانت تشير إليه التقديرات في السنوات الماضية، إذ إن معدلات نموه قاربت معدلات نمو الاقتصاد الصيني تقريبا.

وقال بنك الكويت الوطني في تقرير خاص حول آفاق الاقتصاد السعودي للعامين المقبلين ضمن أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة بالأسعار الثابتة بلغ 8 في المئة سنويا في الفترة من 2005 إلى 2012، مقارنة مع متوسط 5 في المئة بين 2005 و2011 بحسب التقديرات السابقة.

وأضاف التقرير أن الأداء القوي على كافة المستويات في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات يعد المحرك لهذا النمو، مع قيادة القطاع الخاص الطريق بنسبة نمو بلغت 9 في المئة في المتوسط سنويا، لافتا إلى أن الاقتصاد السعودي يتمتع فعليا بزخم يفوق التقديرات السابقة.

ورفع التقرير من توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعامين 2013 و2014 من 5 في المئة سنويا إلى 6 في المئة سنويا مقارنة مع 7.1 في المئة في العام 2012، منوها إلى أن الاستثمارات في قطاعي الإسكان والصناعة، بالإضافة إلى زيادة التوظيف الذي يفيد القطاع الاستهلاكي، ستشكل الدوافع الأساسية للنمو.

ولاحظ التقرير أن إنتاج المملكة من النفط كان قد انخفض بمقدار 0.7 مليون برميل يومياً ليبلغ 9.3 ملايين برميل يومياً في الأشهر العشرة حتى شهر أبريل، مشيرا إلى أن المملكة سعت لدعم أسعار النفط عند نحو 100 دولار للبرميل.

ولفت إلى أن تلك التخفيضات في الإنتاج كان أسرع وتيرة قليلاً من التوقعات، وقال إنه من المحتمل أن يكون الناتج المحلي الإجمالي النفطي قد جاء اضعف مما كان متوقعا هذا العام، إذ يتوقع الآن أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة بواقع 5 في المئة، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض نمو الناتج المحلي الإجمالي عموما بنسبة 1 في المئة، ليبلغ 4 في المئة في العام الحالي، و5 في المئة في العام المقبل.

ونوه إلى أن تأثير تراجع القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي قد جاء أقل من السابق، إذ كان لهذا القطاع وزن أكبر ضمن البيانات السابقة، مرجحا وبعد الانخفاض الملموس هذا العام، أن يبقى إنتاج النفط السعودي ثابتا بشكل عام في العام 2014.

وفي ظل هذه المعطيات توقع تقرير اقتصادي حديث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى 3 تريليونات ريال للمرة الأولى في العام المقبل، مقابل 2.8 تريليون ريال بنهاية العام الحالي 2013.

وقدّر التقرير الصادر من شركة الراجحي المالية حول مؤشرات الاقتصاد السعودي ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى 4.7 في المئة خلال العام المقبل مقابل 3.8 في المئة خلال العام الحالي.

وتوقع التقرير ارتفاع الفائض في الميزانية خلال العام الحالي إلى 126 مليار ريال سيقفز إلى 156 مليار ريال بنهاية العام المقبل.

وأشار إلى ارتفاع حجم الإيرادات خلال العام الحالي إلى تريليون ريال ترتفع إلى 1.1 تريليون ريال في 2014، بينما يصل الإنفاق العام خلال العام الحالي إلى 904 مليارات ريال و967 مليار ريال خلال العام المقبل.